صناديق الاستثمار

1. تعريف صناديق الاستثمار

يمكن تعريف صناديق الاستثمار كما يلي:

- صناديق الاستثمار هي: أوعية استثمارية تقوم بجمع رؤوس أموال مجموعة من المستثمرين وتديرها وفقا لاستراتيجية وأهداف استثمارية محددة يضعها مدير الصندوق لتحقيق مزايا استثمارية لا يمكن للمستثمر الفرد تحقيقها بشكل منفرد في ظل محدودية موارده المتاحة.
- صناديق الاستثمار هي: أحد أشكال الاستثمار هدفها تجميع الأموال من صغار المدخرين للحصول على رأس مال كاف لتوظيفه بشكل اقتصادي في الأسواق المالية؛
- صناديق الاستثمار هي: وعاء استثماري لتجميع مدخرات الأفراد واستثمارها في الأوراق المالية من خلال جهة ذات خبرة في إدارة محفظة الأوراق المالية وهذا ما لا يستطيع الأفراد تحقيقه، فهي تمثل وسيلة لتمويل عمليات الاقتصاد الوطني عن طريق ربط المدخرات الوطنية بأسواق المال بما يحقق حماية المستثمرين.

2. أنواع صناديق الاستثمار

تصنف صناديق الاستثمار من حيث طبيعتها الى:

- **صناديق الاستثمار المغلقة:** وهي الصناديق التي يكون حجم الموارد المالية المتاحة في وثاقها من قبل الجمهور محددا بمعنى أن هذه الصناديق تصدرا عددا ثابتا من الوثائق المالية يتم توزيعها على المستثمرين فيها كل حسب حصته؛

وطبقا لنظام هذه الصناديق لا يجوز لمالكي هذه الوثائق استرداد قيمتها من الصندوق المصدر لها كما أن إدارة هذه الصناديق لا تقوم عادة بالشراء منهم، وإذا يرغب أحد مالكي هذه الوثاق في التخلص منها فالطريق الوحيد المتاح له هو أن يبيعها في السوق المالية المنظمة أوفي السوق غير المنظمة لذا يطلق البعض عليها بالصناديق ذات التداول العام.

- **صناديق الاستثمار المفتوحة:** هي الصناديق التي لا تحدد عدد الوثائق المالية المصدرة منها، إذ يجوز لها إصدار وبيع المزيد من هذه الوثائق تلبية لحاجة المستثمرين، وإدارة هذه الصناديق مستعدة لإعادة الشراء ما أصدرته من وثائق إذا رغب أحد مالكي هذه الوثائق التخلص منها جزئيا أو كليا، ولذلك فإنها تحرص دائما على توفري نسبة ملائمة من السيولة تمكنها من دفع قيمة الوثائق المطلوب استردادها في أية لحظة يطلب المستثمر ذلك، هذه الميزة جعلت صناديق الاستثمار المفتوحة أكثر جاذبية لدى الجمهور بالمقارنة بالوثائق غير القابلة لاسترداد كما هو الحال في الصناديق المغلقة.

تصنف صناديق الاستثمار وفق للأدوات المالية المكونة لها الى:

- **صناديق الأسهم العادية:** تشمل فقط على أسهم عادية أي تتكون محافظ استثماراتها المالية من تشكيلة متنوعة من الأسهم، وفي هذا النوع من الصناديق يضع المستثمرين هدف الربح في مقدمة أهدافهم الاستثمارية؛
- **صناديق السندات:** تتكون من تشكيلة متنوعة من السندات مختلفة الآجال وجهات الإصدار تدخل في نطاق صناديق طويلة ومتوسطة الأجل؛
- **الصناديق المتوازنة:** وهي صناديق تتكون محافظ استثماراتها المالية من مزيج متوازن من الأسهم العادية، السندات والأوراق المالية الأخرى، وذلك بهدف توفير دخل مناسب ومنتظم مع تحقيق زيادة في هذا الدخل خلال فترة زمنية معينة؛
- **صناديق متخصصة:** مثل هذه الصناديق تنحصر استثماراتها أو أموالها في أوراق مالية خاصة بقطاع اقتصادي معين أو بفرع معين مثل قطاع الكهرباء، أو قد تنحصر استثماراتها في نطاقات جغرافية محددة مثل الاستثمار في الأوراق المالية الأمريكية؛
- **صناديق سوق النقد:** وهي الصناديق التي تتكون من تشكيلة من الأوراق المالية قصيرة الأجل، والتي عادة ما تتداول في سوق النقد، أي الأوراق التي تصدرها مؤسسات مالية كالبنوك التجارية، ومن بين هذه الأوراق أذونات الخزينة، شهادات الإيداع والكمبيالات.

ومن سمات هذه الصناديق أنها تستجيب لاحتياجات المستثمرين الذين يضعون هدف السيولة والأمان في مقدمة أهدافهم الاستثمارية.

3. مزايا صناديق الاستثمار

تتمثل مزايا صناديق الاستثمار فيما يلي:

- **الإدارة المتخصصة:** إن الميزة الأساسية للاستثمار في الصندوق هي الاستفادة من خبرة ومعرفة مدير الصندوق في اتخاذ أفضل القرارات الاستثمارية، حيث يستوجب الاستثمار المباشر في الأوراق المالية التحليل والدراسة والإلمام بمحددات الربح والخسارة والمخاطر المرتبطة بالأوراق المالية، ولا تتوافر هذه المهارات الا لدى شريحة محدودة من المستثمرين، لذا تمنح صناديق الاستثمار للمستثمرين غير الملمين بمهارات التحليل المالي فرصة الاستفادة من معرفة ومهنية المختصين بالاستثمار في إدارة الأوراق المالية، وتتسم طبيعة عمل مديري الاستثمار بتفرغهم التام لمتابعة تطورات السوق والاقتصاد وفهم المعطيات واستنتاج العواقب؛
- **تنويع الاستثمارات:** تسمح الصناديق الاستثمارية بالاستثمار في أكثر من مجال أو قطاع في نفس الوقت، مما يتيح للمستثمر إمكانية تنويع استثماراته بتكلفة أقل نسبيا من الاستثمار والتنويع المباشر، مما يعطيه فرصة أكبر لتقليل مخاطر الاستثمار؛

• **تقليل المخاطر:** لا يسمح بإدارة الصناديق الاستثمارية من قبل غير متخصصين وفقا للوائح والقوانين التي تسمح بإنشاء وتكوين هذا النوع من الاستثمارات، وفي الأغلب تتم إدارة الصناديق الاستثمارية من قبل مجموعة من الخبراء، وهو ما يساعد بشكل كبير على تقليل المخاطر؛

• **المرونة:** في صناديق الاستثمار المفتوحة يحق للمستثمر أن يحول استثماراته من صندوق لآخر إذا كانت الإدارة مسؤولة عن صندوق أو أكثر، هذه المرونة من شأنها تقديم خدمة متميزة لأولئك المستثمرين الذين قد تتغير أهدافهم الاستثمارية، بالإضافة الى أن صناديق الاستثمار مستعدة على استرداد وثائقها إذا ما رغب المستثمر في التخلص منها كليا أو جزئيا، كما يمكن للمستثمر أن يتفق على تصفية استثماراته دفعة واحدة أو عن طريق دفعات شهرية أو سنوية أو نصف سنوية، كما يمكنه الإبقاء على رأس مال المستثمر ويسحب فقط الدخل المتولد ويعيد استثماره إذا ما أراد ذلك.

• **السيولة:** تحقق وتوفر صناديق الاستثمار سيولة عالية بتكاليف متدنية للمستثمرين، لا يمكن الحصول عليها من خلال الاستثمار المباشر.

• **الشفافية:** وفقا للقانون، تقوم الصناديق الاستثمارية بإصدار نشرات عن أنواع الاستثمارات التي تمت، ولابد أن تقوم بالإفصاح قبل أي نوع من الاستثمار في أي مشروع جديد، وهو ما يوفر قدرا عاليا من الشفافية بين الإدارة وأصحاب الأموال؛

• ربح الوقت والجهد في ادارتها.

4. عيوب صناديق الاستثمار

تتمثل عيوب صناديق الاستثمار فيما يلي:

• **مخاطر السوق:** تنطوي صناديق الاستثمار على مخاطر السوق مثل أي نوع آخر من الاستثمار، يتمثل هذا الخطر في احتمالية انخفاض قيمة الأصل؛

• **التحكم في الاستثمار:** تحكم مدير الصندوق في أداة الاستثمار يحد من قدرة المستثمر على تبديل استثماره؛

• **انخفاض الأرباح:** قد يقلل التنويع من هامش ربح المستثمر خاصة عند استثماره في صناديق متوازنة أو مختلطة، حيث يتم استثمار تلك الصناديق جزءا من رأس المال في حقوق الملكية والآخر في الديون؛

• **خسارة رأس المال:** عائدات صناديق الاستثمار ليست مضمونة، وقد يخسر المستثمر أمواله إذا استثمر عن طريق الخطأ؛

• **ضريبة أرباح رأس المال:** تفرض على المستثمر ضريبة تتراوح بين 15٪ و20٪ في حال قيامه بسحب أرباحه قبل عام واحد من تاريخ الاستثمار، وضريبة أرباح رأس المال بنسبة 10٪ إذا سحب الأرباح بعد عام.